

فقط الاشارة عليه عطف عام على خاص **قوله** وبالمفيد لا  
 يخرج به امور خمسة وكان الاحسن ذكر المركب القبيدي والزمي  
 مع الاضاحي **قوله** والمركب الاسنادي المعلوم في جدي في اضرار  
 الضروي وغير المقصود من الكلام على ما ذهب اليه المصنف  
 في هذا السهل عن سبق والراجح خلافه كما ذهب اليه ابو حيان  
 وغيره فالمراد بافاة اللفظ فاكثر بحسب السكون على ما دلالة  
 على النسبة اليجابية او السلبية سواء كانت حاصلة عند  
 السماع قبل اولا قصد بها المنكح او لا يطابق كلامه الواقع **اول قوله**  
 مصدر **قوله** يريد اسم المفعول اي لا اسم جنس حتى للقطعة حتى  
 يراد اعتراض الي حيلت على التبرع باستدراجه ان الكلام المركب  
 من كلمتين لا يسمى كلاما لان مدلول اسم الجنس الحقي ثلاثة فالتبر  
 فكلية التبرع غير جامع ولا باق على مصدر بده حتى يراد  
 اللفظ فعل اللفظ والكلام الخوي ليس فعلا فان قلت اطلاق  
 المصدر بهي اسم المفعول مجاز فالجس وهو في التبرع قلت  
 صار حقيقة عرقية في اللفظ لانه العجاجة معناه الاصل  
 وهو الرمي مطلقا او من غير الاشكال فنظير الخلق بمعنى  
 الخلق البلق على مجاز بده لمدوم معناه الاصل وهو الاجلاد  
 انما هو في مجر اطلاق المصدر واردة المفعول **قوله** ان  
 يكون غشلاى فقط وعليه فهو خير لمبتداهم اي  
 وذلك كاستع **قوله** وهو الظم اي من العبارة فلا ينافي  
 ان كونه غشلا وتعبا كما اشار اليه ابن الناطح اولى وانما  
 كان ظاهرها التمثيل فقط لما ذكره التبرع **قوله** فانه اقتصر  
 في وان علامتهم بعد ايراد **قوله** اي لادالكاه ويجوزها  
 تعريفا

المركب

لجرح

لجرح التمثيل **قوله** فانه اقتصر في تم الكافية اي والافعة  
 خلاصة الكافية **قوله** نظر الى ان الافادة تستلزم خيالا لان  
 المفيد لما ذكره المذكورة لا يكون الامور كما لا توجد الاعداد السوية  
 لما تقدم من ان المراد بالافادة الدلالة على النسبة اليجابية  
 او السلبية وحسب سكوت المنكح يستدل ان يكون قاصدا لما  
 ذكره **قوله** لكنه في الاستدراك على قوله فانه اقتصر في ليدفع  
 قوله اقتصاره على ذلك في بقية كتبه ايضا **قوله** صرح بها  
 اما انكره في بالوصف ظاهر واما بالتركيب فذكره بدله السناد  
 المفسر كما في شرح التخصيص بضم كلمة او ما جرى مجراها الى اخرى  
 او ما جرى مجراها حيث يقيدان مفهوم احدهما فان ثبت لدلول الاخرى  
 ونحو شيخنا السيد بقا الفروع بالنسبة بين التخصيص وارجع  
 بعضهم الاول الى الثاني بتاويل الضم بالانضمام وقدره مضاهي اي  
 لان الفهم كلمة في ثمة فلا سخنا السيد وهو شرط في تحقق  
 الكلام الاخر لمنه وان اقتضاه كلام ابن الحاجب وصرح بالوصف  
 فقد استشكله السيد المصنوع قاله الشيخ حسين والشيخ  
 يحيى ووقع الخلاف ايضا في الفضلات هل هي جارية عن  
 الكلام او اذ اذلة فيه قولان والثالث النقص فان كان  
 حذفا مضرا كشفا وطواق الاضداد وعبيده اطرار الا  
 نزلها دخلت والافلاها وسيلتي هذا من يدعت **قوله** من  
 الكلى الكلمات ومن تبعية وهي مجرور بها في موضع الحال  
 من ضمير تضمني **قوله** في اذلة انه ترايد منهم ايضا من  
 ناطق واحد احتراز من ان يعطى اثنان على ان يذكر احدهما  
 فعلا والافرعلا واجيب بان هذه الزيادة غير محتج بها  
 فاعلم

قوله فلا ترد الاعداد  
 انما قيل من ان الافادة  
 توجد بالتركيب في الاعداد  
 المسروقة وحاصل الجواب  
 ان التركيب لازم للنسبة  
 قوله او ما جرى مجراها  
 كالجمله والمركب القبيدي  
 والاضاحي

قوله استشكله المصنف  
 وجبه الاشكال انه كان  
 كونه النسبة منفا للملك  
 انه يكون دائما معقول  
 اذا المركب من التفعول  
 والمجسوس معقول للمركب  
 كيف ويقال سمعت الملك  
 اي اذ لم يسم باسمه  
 فاعلم بان معنى كون النسبة  
 هو ان يكون المفهوم قدام لول الملك  
 اللفظ والاشارة  
 فان كان الاستدراك هو  
 المراد بالاشارة  
 فاعلم بان معنى كون النسبة  
 هو ان يكون المفهوم قدام لول الملك  
 اللفظ والاشارة  
 فان كان الاستدراك هو  
 المراد بالاشارة